جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم علوم القرآن

اثر المرحلة الانتقالية في محاربة السياسة الاستبدادية

جرائم حزب البعث

المرحلة الثانية

م.م عروبة عبدالله حسين

٢٠٢٥ - ٢٠٢٦

١٤٤٧هـ

تُعد العدالةُ الانتقالية نظامًا يطبق يف الدول ال يث شهِدت حكمًا استباديا، وإنتهاكاتٍ خطريةً وجسيمة للحقوق والحريات ولفئات عديدة من الشعب. وتطبق العدالة الانتقالية بآليات متعددة لِنصاف الضحايا وعوائلهم. وفيما يأ يِن أَظهرُ محاورِ هذا المبحثِ :

المحورُ الأَول: مفهوم العدالة الانتقالية، وآليات تحقيقها

يُع ثَ هذا المحورُ ببيانِ مفهوم العدالة ا لنتقالية، والجوانبِ ذات الصلة المتعلقة بتحقيقها وأَهدافها بما يأ يِن تبيينُه يف ضوءِ العرضِ للأَفرعِ الآتية :

الفرع الأَول: مفهوم العدالة الانتقالية، ومزاياها

العدالة ا لنتقالية تلك الوسائل ال يث تبحث يف كيفية معالجة مخلفات الدكتاتورية والأَنظمة الاستبدادية؛ ف يهى – إِذًا – مفتاح التحقيقات عن الجرائم المرتكبة بحق الأَفراد وفقا للمعايري القانونية، وتطبيقا للمعايري الديمقراطية بوصفِها منهجًا بديلً عن سلوك تلك الأَنظمة. أَمَّا العدالة الانتقالية يف العراق فقد وُلِ دت بعد سقوط الحكم الشمو يلى المستبد يف نيسان)2003(نتيجةَ الاحتلال الأَمري يك للعراق يف سياق الصراعات الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة على العالم .

ولأَن حاجة العراق للتغيري السيا يس كانت مُلِحة سواءٌ أَ تمت من داخل البلادِ أَم بتأثري خار يحْى ؛ فإِن عملية التغيري المسلحة كانت خيارًا لا مفر منه لدى المعارضة ال يث أُجيْ أَغلب قياداتها على الهجرة من الوطن طَ والَ عقود الحكم البع يث ، والتقت مطامحُ الشعب العرا يف يف تفكيكِ الحكم الشمو يلى ، والتحول إِلى الحكم الديمقرا يط مع هذا الحراك الدو يلى ، وخرج العراق من الاستبداد ؛ ليقع تحت نري الاحتلال الذي جاء رافعا شعارَ التحرير ولكن الواقعَ العم

يلى قد أَثبت مدى تأثريه السل يثْ على النوا يحى السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية كلِها. وتجدُرُ الِشارةُ هنا إلى أَنَّ للعدالة الانتقالية مزايا يُمكن تبيينها يف الفقرة اللاحقة .

مزايا العدالة الانتقالية

تمتا ز اس ياتيجيات العدالة الانتقالية بعدد من السمات العامة نذكر أَظهرَها :

أ.التدرج: لابد أن تكون آليات تطبيق العدالة الانتقالية متدرجة ؛ لأَنَّ كمًّا كبريًا من التداعيات ال يث تجذرت يف المجتمع لا يمكن تغيريُها دفعة واحدة ؛ ، ف ياكمُ إرثٍ استبدادي يف التعذيب ، واستعمالِ العنف يحتاج إلى سلسلة من علاجات متنوعة بتنوع آثاره ، وأَن عقودًا من الحُكم الشمو يلى لا يمكن أَن تنقلب رأسًا على عقب إلى حكم ديمقرا يط سوي وفاعل من دون المرور بمراحلَ زمنيةٍ تُزيل الأَثر ، وتستبدلُه .

ب. الامتداد الزم يث: إن التدرج يف تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب امتدادا زمنيا لرساء أُسسها؛ فكما أَن التحول الديمقرا يط يكون على وفقَ جدول زم يث فإن برامج مؤسسات العدالة الانتقالية تكون كذلك. وما دام الشعب قد ر يضِ بالحكم الديمقرا يط لِرساء العدل ، والِنصاف ، والقصاصِ ؛ فهذا يع يث تعاقبًا لجلسات محاكمَ تستغرق مُددا زمنية ، وتأهيلا ، وتدريبا لملاكاتٍ ب سرية ، وتطويرا لمؤسسات سارت عقودا على مناهج الِقصاء ، وعدم اح يام الآخر فضلً عن تأسيسٍ لثقافة الديمقراطية ، وحقوق الِنسان تأسيسا نابعا من واقع المجتمع ، ومتناسبا مع بنيته الاجتماعية ، والثقافية .

ج. التشاركية: لا يمكن لجهة دون أُخرى أَن تتولى مهمة إرساء آليات العدالة الانتقالية ، وتنفيذها يف المجتمع ؛ ف يهى مهمة ليست باليسرية إذ تصطدم بمظاهر ترسخت إبَّان عقود الاستبداد من تمير ي ، وتفضيل لعرق أَو قومية أَو إثنية على أُخرى ، وإن زوال السلطة من

جماعات أفادت مبا ُشة منها قد تعمل على إعاقة العمل من دون إ ُشاك فئات المجتمع ومساندتها ي ف التنفيذ بكل مراحله .

إن العمل على القواسم الوطنية المش يكة ، وتعزيز روح المواطنة تساعد كثريا على أن يكون العمل جماعي ا ، ويتخذ طابعا وطنيا إذ إن النظم المستبدة تعمل على تمزيق النسيج الوط ي ث ، وتعمل على تأجيج التناحر لأنه الرهان الناجع على بقائها ي ف سدة الحكم ؛ فنجد فئات الشعب نفسها ي ف تناحر مع بعضها ، وتت ولد بينهم العداوات إلا أن اللجوء إلى الهُوية الوطنية هو السبيل الأمثل للعودة إلى ما قبل الاستبداد ، والعمل على رأب الصدع المجتم ي عى الكبري الذي خلفه فيه من النوا ي حى جميعِها. وهذا جوهر مبادئ العدالة الانتقالية ؛ فالمجتمع ينحو للاستقرار حيثما ترسو العدالة والِنصاف ، ويستقيم المر يان ليعود الأفراد متساوين بالحقوق والواجبات بغض النظر عن أي هُوِية فرعية قد تط عَى على الهوية الوطنية. وهذا أول مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد .

الفرع الثا ي ن: أهداف العدالة الانتقالية

أ- البحث عن الحقيقة وحفظ الذاكرة :

تهدف العدالةُ الانتقالية إلى إحياء ذاكرة المجتمع بشأن ما ارتُكب من إنتهاكات جسيمة لحقوق الِنسان ترحمًا على الضحايا، واستهجانًا لما وقع عليهم من ممارسات قاسية بما يسهم ي ف ن ُسر ثقافة تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات. وربما يحرص ذوو الضحايا على معرفة تسلسل الأحداث ال ي ث تسببت ي ف فقدان ضحيتهم أو موته. وتسعى دول ديمقراطية إلى توظيف العدالة الانتقالية للمطالبِ الآتية :

- ترسيخ ثقافة اح يام الرأي والتعبري عنه .
- التأسيس لنبذ العنف وا لستبداد ي ف ضوءِ تقبل الآخر .

• توظيف الحكام الجدد لها يف أثناء التحول السيا يس يف حملات الانتخاب من مبدأ)ح ث لا يعود من جديد(.

وبذلك يحفزون الضحايا، وذوي هم للتصويت لصالحهم .

• محاسبة الجناة وترسيخ مبدأ عدم الِفلات من العقاب.

ويقوم هذا الهدف على عاملر ي م يابطر ي هما المحاسبة من جهة، وترسيخ ثقافة عدم الِفلات من العقاب من جهة أُخرى. فهما يؤسسان لثقافة جديدة لم تألفها مجتمعات عانت من ظلم وإستبداد وإنتهاكات متنوعة من دون أَد ن محاسبة للجناة، بل لم يتوقع الشعب أَنَّ ثمة عقابًا ينتظر هؤلاء يف ظل القهر والقمع الذي خيم على الشعب وبمشاركة مؤسسات معنية، وغري معنية بذلك .

ب جرت المت صرر، ورد الاعتبار للضحايا

يمكن وضع جيْ ال صرر يف إطار مفاهي يم بعدّهِ علاقة بر ي ثلاث مصطلحات يه)الضحايا، والمستفيدون، وا لستحقاقات(. وي هدف برنامج جيْ ال صرر إلى ضمان أَن يتل ف كل من الضحايا نوعً ا من الاستحقاقات من ذلك اليْنامج، ثم تصبح الضحية مستفيدة. وتتخذ العدالة الانتقالية يف هذا الهدف سمة العدالة التصحيحية، وتكمن وظيفتها عندئذ يف :

• إعادة الحق المنتهك إلى نصابه، والحقوق المهضومة إلى أَصحابها يف مجال التعاملات بر ي الناس؛ فإن الهدف هو عِقاب المعتدي، ومحاولةُ تصحيح ال صرر، وإعادةُ الاعتبار للمعتدَى عليه .

• العدالة التصحيحية لا يمكن أَن تتحقق يف إطار أَي نظام سيا يس ما لم يكن هناك فصلٌ بر ي السلطة التنفيذية، والسلطة الت سريعية، والسلطة القضائية. ويُعَد مبدأُ فصل السلطات الركر يةَ الأَساسَ ال يث تقوم عليها الأَنظمة الديمقراطية العادلة ولا سيما تلك ال يث تنشأ يف دول عانت من الاستبداد عندما جمع الحاكم تلك السلطات وأَساء استعمالَها .

ج. إصلاح المؤسسات

لم تقم أَركان دولة الاستبداد بجهود المستبد مفردةً، بل ثمة أَفراد ومؤسسات رسخت إستبداده ووطدت بنيانه. ولعل المؤسسات الأَمنيةَ يه ذراعه ال يث يسخّرها لبسط الخوف بأَدواتها القمعية ال يث من المف يض أَن تكون لبسط الأَمن، وسلامة المواطن من المجرمر ي